المحاضرة الأولى: المقاولة ومفاهيمها المختلفة؛ أهداف المقاولة –خصائص المقاولة– أهمية المقاولة– المقاولة وروح الإبداع والابتكار

أولاً: مدخل عام

تُعدّ المقاولة من المفاهيم الاقتصادية والإدارية المركزية في الاقتصاد الحديث، إذ تمثل الخلية الأساسية للنشاط الاقتصادي والإنتاجي في أي مجتمع. فهي الإطار الذي تُمارس داخله مختلف العمليات الإنتاجية والخدماتية والتجارية، وتُعتبر المحرك الرئيسي للتنمية، ومصدرًا لخلق الثروة ومناصب الشغل.

ومع تطور الفكر الاقتصادي من الكلاسيكي إلى الحديث، تحولت المقاولة من مجرد وحدة إنتاج إلى كيان استراتيجي له شخصية معنوية مستقلة، يسعى إلى تحقيق أهداف متعددة تتجاوز الربح المادي إلى الابتكار والجودة والاستدامة.

ثانياً: مفهوم المقاولة

يختلف تعريف المقاولة بحسب المقاربة (الاقتصادية، القانونية، أو الإدارية)، وفيما يلي أهم المفاهيم المتداولة:

في المفهوم الاقتصادي:

المقاولة هي وحدة إنتاج تجمع بين عناصر العمل ورأس المال والتنظيم بهدف إنتاج السلع أو الخدمات وتوزيعها لتحقيق الربح.

في المفهوم القانوني:

هي شخص معنوي أو طبيعي يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو خدماتياً بصفة دائمة ومنتظمة، وفق قوانين تنظم المسؤوليات والحقوق والعلاقات مع الغير.

في المفهوم الإداري والتنظيمي:

المقاولة هي منظمة اقتصادية تتكون من موارد بشرية ومادية ومالية، تُدار وفق هيكل تنظيمي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة في إطار بيئة تنافسية.

في الفكر الحديث:

المقاولة ليست فقط وحدة إنتاجية، بل كيان اجتماعي واستراتيجي يتفاعل مع محيطه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويتحمل مسؤوليات تتجاوز الربح إلى التنمية المستدامة.
وبذلك يمكن القول إن المقاولة هي منظومة متكاملة تجمع بين الإنسان، والموارد، والتنظيم، والتكنولوجيا، في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ضمن بيئة متغيرة.

ثالثاً: أنواع المقاولات

تتعدد أنواع المقاولات حسب عدة معايير:

حسب الحجم: المقاولات الكبرى، المقاولات المتوسطة، المقاولات الصغرى والمتناهية الصغر

حسب النشاط: المقاولات الصناعية، المقاولات التجارية، المقاولات الفلاحية، المقاولات الخدماتية

حسب الشكل القانوني:، مقاولة فردية، شركة تضامن، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مساهمة

حسب الملكية: مقاولة خاصة، مقاولة عمومية، مقاولة مختلطة

رابعاً: أهداف المقاولة

تسعى المقاولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، تختلف بحسب طبيعتها ومجال نشاطها، ومن أبرزها:

- ✓ تحقيق الربح: الهدف الأساسي الذي يسمح باستمرارها وتوسعها وتطوير نشاطها.
- ✓ البقاء والاستمرارية: عبر التكيف مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والسوقية.
- ✓ النمو والتوسع: بتوسيع الأسواق، وزيادة رأس المال، وتنويع المنتجات.
- ✓ الابتكار والجودة: لتقديم منتجات وخدمات قادرة على المنافسة.
- ✓ خلق مناصب الشغل: وتطوير الموارد البشرية بما يحقق التنمية الاجتماعية.
- ✓ المسؤولية الاجتماعية: المساهمة في حماية البيئة، وتنمية المجتمع، وتحسين ظروف العمل.
- ✓ الريادة في السوق: من خلال تحسين العلامة التجارية وتعزيز الثقة مع الزبائن والموردين.

خامساً: خصائص المقاولة

تمتاز المقاولة بمجموعة من الخصائص البنيوية والوظيفية، من أهمها:

- الطابع الاقتصادي: فهي وحدة إنتاجية ذات طابع مادي أو خدماتي تسعى لتحقيق قيمة مضافة.
- الاستقلال القانوني: للمقاولة شخصية معنوية مستقلة، وذمة مالية خاصة.
- الاستمرارية: تُمارس نشاطها بصفة دائمة ومنتظمة، لا ظرفية أو مؤقتة.
- التنظيم والتخطيط: نشاطها يخضع لهياكل تنظيمية وإدارية محددة.
- تحمل المخاطر: لأن نشاطها مرتبط بعدم اليقين السوقي والتقلبات الاقتصادية.
- التفاعل مع المحيط: فهي تتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتؤثر فيها.
- الابتكار والمنافسة: تميزها القدرة على التكيف والابتكار لمواجهة المنافسين في السوق.

سادساً: أهمية المقاولة

تلعب المقاولة دورًا استراتيجيًا في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص أهميتها فيما يلي:

- تحريك عجلة الاقتصاد: المقاولات هي التي تنتج السلع والخدمات، وتخلق القيمة المضافة.
- خلق فرص العمل: تعد المقاولات المصدر الرئيسي لتشغيل اليد العاملة وتأهيلها.
- تحفيز الاستثمار: بفضل الدينامية التي تخلقها في السوق وفي مجالات الابتكار
- نقل التكنولوجيا: من خلال استيراد أو تطوير التقنيات الحديثة.
- تنمية المناطق: المقاولات المحلية تساهم في تطوير الأقاليم وخلق النشاط الاقتصادي بها.
- تحقيق التنمية المستدامة: عبر اعتماد الممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة.
- تعزيز التنافسية الوطنية: فكلما كانت المقاولات قوية ومبتكرة، زادت قدرة الاقتصاد الوطني على المنافسة.

سابعاً: مقاربة المقاولة في الاقتصاد الحديث

في ظل العولمة، أصبحت المقاولة اليوم فاعلًا مركزيًا في التنمية، لا مجرد وحدة اقتصادية معزولة. فهي تتعامل مع:

- التحول الرقمي: من خلال تبنّي التقنيات الحديثة والإدارة الذكية.

- الاقتصاد الأخضر: بتطبيق مبادئ التنمية المستدامة.
- الريادة والابتكار: حيث صارت المقاولات الناشئة (Startups) رافدًا أساسياً للاقتصاد المعرفي.
- المسؤولية المجتمعية: من خلال دعم التعليم، والمساهمة في الحد من البطالة، وحماية البيئة.

ثامناً: خاتمة

إن المقاولة ليست مجرد مؤسسة اقتصادية تسعى إلى الربح، بل هي كيان استراتيجي وإنساني يشكّل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، ومن خلال قدراتها التنظيمية والإبداعية والتنافسية، تساهم المقاولة في بناء اقتصاد متوازن ومستدام، قادر على مواكبة التحديات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية.لذلك، يُعدّ دعم المقاولات وتشجيع روح المبادرة والابتكار مدخلاً محورياً لأي مشروع تنموي حقيقي.

المراجع المعتمدة:

1. أحمد الصغير، مدخل إلى علم المقاولة، دار المعرفة، 2018.
2. جون شومبيتر، نظرية التنمية الاقتصادية، ترجمة فؤاد مرسي، دار المعارف، 1990.
3. عبد المجيد الفاسي، ريادة الأعمال والمقاولة في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
4. محمد الكتاني، المقاولة والتنمية الاقتصادية، دار توبقال، 2015.
5. مصطفى بلكبير، تسيير المقاولات: المفهوم والاستراتيجيات، منشورات الجامعة، 2020.